



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التجنيد الإلزامي في العراق مشكلة أم حل؟

قسم الأبحاث



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التجنيد الإلزامي في العراق .. مشكلة أم حل؟

قسم الأبحاث

مدخل

سبق تأسيس الجيش العراقي التأسيس الرسمي للعراق، إذ شكل فوج الإمام موسى الكاظم -نواة الجيش العراقي- مطلع العام 1921 إبان تشكيل حكومة عبد الرحمن النقيب المؤقتة، وقبل تنصيب الملك فيصل الأول ملكا للعراق بأشهر.

ولكن الجيش الذي أريد له أن يكون ذراع الدولة ووسيلتها في بسط نفوذها، حاميتها الذي يستجيب لأوامرها وينصاع لقراراتها، تقلب في دورات وأحداث غيرت مساره واهداف تأسيسه مرارا، ليتدخل في السياسة ويؤثر بها أول أمره مع انقلاب بكر صدقي في 1936، وصانع للسياسة مع حركة العقدهاء الأربعة في 1941، ثم مالك للسياسة بعد انقلاب عبد الكريم قاسم ورفاقه في 1958.

ولم يتحول ملك الجيش للسياسة إلى نظام مؤسسي كما حدث في مصر، فلم يلبث الجيش طويلا حتى أكله الحزب، حزب البعث، ثم أكل صدام حسين؛ الحزبي القادم من خارج المؤسسة العسكرية الحزب، وابتلع الجيش والدولة كلها معها، وتحول غرور الضباط وطموحهم السياسي إلى خوف دائم، وصولا إلى انهيار الجيش التام عام 2003، الذي كان بديهيا بعد كل الخراب الذي بدأه، وانقلب عليه وحطمه لاحقا.

أما إعادة التأسيس بعد العام 2003 فلم تكن بظروف أفضل، ولا يمكن حصرها في هذه الورقة، لكن بالمجمل شابتها الكثير من الأخطاء التي قادت إلى كارثة حزيران 2014 واحتلال تنظيم داعش لمساحة كبيرة من الأراضي العراقية.

بكل الأحوال، هذه الورقة تناقش خطوة الحكومة العراقية باقتراح قانون التجنيد الإلزامي، وتعرض للآثار السلبية المترتبة عليها.

أولاً: التجنيد الإلزامي بين الإيجابيات والسلبيات

إن تفحص حجج المدافعين عن القانون سيجد أنها ومهما تنوعت تدور في فلك واحد مقسم على ثلاث محاور أساس، وهي:

- الحاجة الأمنية.
- معالجة مشكلة البطالة بين الشباب.
- بناء شخصية الشاب العراقي، وتعزيز الصلات بين الشباب من مختلف المحافظات عبر تجميعهم في مكان واحد والزمامهم بالعمل معا بما يعزز التعايش والهوية المشتركة.

ويمكن أن نوجز الإجابة عن هذه الحجج بما يلي:

1. هل العراق بحاجة إلى المزيد من العسكر؟

إن نظرة خاطفة إلى الأرقام التقديرية المتاحة عن أعداد منتسبي القوات العراقية بمختلف صنوفها وتشكيلاتها تجعلنا أمام أرقام كبيرة فعلا، رصد لها في موازنة العام 2021 مبلغ 19 مليار دولار، إذ يقدر عدد افراد الجيش العراقي برقم يتجاوز الـ 310 ألف موزعين على نحو 14 فرقة عسكرية.

أما وزارة الداخلية، فبحسب تصريح للناطق السابق باسم الوزارة اللواء عبد الكريم خلف فإن عديدها بلغ 650 ألف منتسب عام 2018، ولا توجد ارقام عن مقدار الزيادة الحاصلة حتى العام 2021، والمثير في الأمر أن هناك رقم يقدر بحوالي 300 الف من هؤلاء المنتسبين ضمن تشكيل الشرطة الاتحادية، ذات الطبيعة الضاربة، برقم يقترب من عديد الجيش العراقي وبتسليح مشابه للجيش.

أما هيئة الحشد الشعبي فيقدر عديدها بـ 164 ألف منتسب، بضمنهم حشد العشائر والعتبات والأقليات.

ولا توجد أرقام دقيقة عن عديد جهاز مكافحة الإرهاب، أو جهازي الأمن الوطني والمخابرات.

وعلى الرغم من التفاوت في التسليح من ناحية المنشأ والنوع والصنوف، لكن بالمجمل فإن جميع القوات المسلحة العراقية تتمتع بمستوى تسليح يتراوح بين الجيد إلى الممتاز باختلاف طبيعة عملها وحاجتها للسلاح، مع وجود نقص في التجهيزات بالنسبة للقوات البعيدة عن مراكز المدن.

إزاء هذا الرقم هل يبدو فعلاً أن العراق بحاجة للمزيد من المنتسبين في الجيش العراقي؟ والوقائع تبين أن المشكلة الأمنية بحاجة إلى المزيد من الجهد الاستخباري، وتطوير التسليح، وشبكات الأمن الداخلي، أما الجيش، فقد رُجِحَ في أداء واجبات ليست ضمن مهامه القتالية المتلخصة بحماية البلد من التهديدات الخارجية أو التهديدات الكبرى على المستوى الداخلي، إذ نجده ينتشر داخل المدن بينما تنتشر صنوف الشرطة على الحدود! الواقع يبين أن الجيش العراقي، والقوى المسلحة برمتها بحاجة إلى إعادة تعريف، وتحديد فلسفتها القتالية، وتكليفها بواجبات هي من طبيعة عملها الفعلي، ناهيك عن الحاجة إلى تطوير الصنوف الجديدة التي تتنامى عالمياً، مثل الطيران المسير، وغيرها من أنواع التسليح. كما ان صنوف الجيش بحاجة إلى المزيد من التدريب على تحمل المهام الموكلة بهم، والمزيد من برامج مكافحة الفساد، ناهيك عن سد النقص في التجهيزات، وبناء المعسكرات خارج المدن والمخافر الحدودية، وليس إلى المزيد من الجنود الذين يحتاجون إلى التوسع في التسليح، وتوفير بنية تحتية غير موجودة اليوم.

الواقع أن فرضية تعزيز التجنيد الإلزامي للأمن بمعناه المادي العسكري غير منطقية ولا تجد من الوقائع ما يبرهن على صحتها أبداً.

2. مشكلة البطالة وخلق فرص عمل مجددة في العملية الاقتصادية

في مجتمع تشكل فئة الناشطين اقتصادياً نسبة تفوق الـ 56% من السكان، وبنسبة فقر بلغت 40% من السكان وفق البنك الدولي، في ظل تداعيات خفض قيمة العملة العراقية، وانتهاج سياسة التقشف في الإنفاق الحكومي، تحت وطأة اقتصاد ريعي يعتمد النفط كمورد رئيس للدولة بمول رواتب حوالي 8 ملايين شخص (4 ملايين موظف، 3 ملايين متقاعد، 1 مليون رواتب رعاية اجتماعية) ومع قطاع خاص مهمل وغير نشط، في مثل هذه المعضلة الاقتصادية يكون توفير الوظائف في سلم أولويات أي سياسة اقتصادية يراد لها أن تكون ناجحة، وتصب في تعزيز الأمن الوطني العراقي.

وقد بينت احتجاجات تشرين 2019 أن الفئة الأكثر غضبا وأكثر مشاركة في الاحتجاج هي فئة الشباب، والعاطلين عن العمل منهم، سواء كانوا خريجين أم غير متعلمين، مما يعني أن الفراغ، والبطالة وتردي الوضع الاقتصادي يشكل عاملا بالغ الخطورة في زعزعة الاستقرار الاجتماعي، مما يوجب أن يتم توفير حلول عاجلة لخلق فرص العمل في ظل تقلبات سوق النفط وتوجيهات المنظمات الاقتصادية الدولية بأن يتم أيقاف التعيينات في القطاع العام العراقي.

من هنا، يرى مساندي التجنيد الإلزامي ضرورته في الوقت الحاضر، ليسحب الشباب من البطالة والفراغ، وهي فكرة تعزز الازمة الاقتصادية أكثر مما تصحلها في الواقع.

إن فتح باب التجنيد الإلزامي لفئات عمرية تقدر أعدادها بالملايين من بين القادرين على العمل في العراق سيتطلب الكثير من الاحتياجات التي يلزمها تخصيص مالي يجهر وزير المالية بعدم توفره مطلع كل شهر عندما تحين استحقاقات دفع رواتب الموظفين العاملين في القطاع العام.

لا توجد مراكز تجنيد كافية لاستيعاب الأعداد التي يجب تسجيلها وتسويقها، التسويق الذي يجب أن يتم إلى معسكرات غير موجودة أصلا، فالمعسكرات المتوفرة عاجزة عن استيعاب الأعداد الموجودة أصلا في الجيش، والمخافر الحدودية في شكلها وامكانياتها هي أقرب إلى ما كانت عليه الحال بداية القرن الماضي، كما لا توجد تجهيزات كافية سواء من ناحية توفر السلاح، أو الدروع، أو وسائل النقل، أو نظام الإعاشة الذي يشهد ارتفاعاً في مستويات الفساد، ناهيك عن وجود فئة العسكريين الذين يدفعون نصف رواتبهم مقابل عدم الالتحاق بوحداتهم، فكيف سيتم معالجة هذه الأمور وفق قانون التجنيد الإلزامي؟

من جانب آخر، ما الجدوى الاقتصادية المترتبة على تسويق مئات الآلاف من القادرين على العمل والانتاج وزجهم في معسكرات لا تعود بأي مردود مالي، بل تستهلك المزيد من الرواتب، والنفقات العسكرية، والإعاشة؟ كيف يكون حل مشكلة البطالة وتعطل سوق العمل، وأحادية المورد الاقتصادي بإضافة المزيد من الأعباء على القطاع العام، ولكن هذه المرة في فرعه العسكري، غير المنتج؟

إن تصفح موازنة العراق الاتحادية للعام 2021 يبين فقرات لا نهاية لها تعتمد على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، والمحلية، تتوزع على مجمل القطاعات في العراق، مثل الاعمار

والاسكان -القطاع المتأزم- والصحة، والكهرباء، والنقل، والبيئة، ناهيك عن تكاليف إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية، بالإضافة إلى قروض ضخمة لقطاع الأمن والدفاع نفسه.

يقترض العراق من وكالة التعاون الأمني والدفاع الأمريكية مبلغ 690 مليون دولار، تم تحويل 50 مليون دولار منه لتمويل احتياجات العام 2021، بالإضافة إلى ديون بضمان مؤسسة ضمان الصادرات الدولية بمبلغ 500 مليون دولار خصص الجزء الأكبر منها لتغطية نفقات الدفاع تم توزيعها وفق ما يلي:

- وزارة الدفاع 300 مليون دولار.
- وزارة الداخلية 100 مليون دولار.
- جهاز المخابرات الوطني العراقي 13 مليون دولار.
- هيئة الحشد الشعبي 35 مليون دولار.
- جهاز مكافحة الإرهاب 30 مليون دولار.
- جهاز الأمن الوطني 17 مليون دولار.

وغيرها الكثير من القروض، كيف ستمكن الحكومة العراقية من تمويل المزيد من تكاليف القوات المسلحة؟ هل سيستمر العراق بالغرق في الديون في ظل التناقص التدريجي المتوقع لقيمة النفط؟ كيف سيسدد العراق تكاليف هذه الأعباء العسكرية التي لا تعود بأي مردود اقتصادي إيجابي يسهم برفع الناتج القومي الإجمالي، وتنويع مصادر الدخل الحكومي؟ أسئلة ينبغي بدعاة قانون التجنيد الإلزامي الاجابة عليها.

وزير المالية الذي يشكو من كل دينار ينفقه، ويسعى إلى تقليص الرواتب والدعم على مختلف الفئات الاجتماعية والموظفين، كيف يمكن له أن يوائم بين شحة الموارد المالية والأعداد الغفيرة التي ستدخل للجيش دون المزيد من الديون؟ ينبغي أن يجيب أيضاً على هذه المعضلة.

ولكن، ماذا عن الكلف غير المادية الأكثر خطورة؟ هذه المشكلة ستتجلى بشكل أوضح في الفقرة التالية.

3. بناء شخصية الشاب العراقي والتجنيد الإلزامي.

إزاء التغيرات الاجتماعية التي جلبتها العولمة، والوفرة الاقتصادية بعد العام 2003، وبطالة الشباب مع إمكانية حصولهم على الكثير من المكاسب دون عمل حقيقي، يرى البعض أن شخصية الشاب العراقي أصبحت ضعيفة وغير قادرة على التكيف مع أعباء الحياة أو تحمل المسؤوليات، وإن الجيش بانضباطه يمكن أن يكون حلاً لعلاج هذه المشكلات، وهو رأي مردود من عدة جوانب.

أشرنا نهاية الفقرة السابقة إلى الكلف غير المادية للتجنيد الإلزامي، والمتمثلة بالمزيد من العسكرة في مجتمع يشهد حروباً مستمرة منذ نصف قرن، تدخل فيها الجيش مراراً بطريقة أفقدته فكرة تأسيس الجيوش في كل دول العالم، المتمثلة بصد الأخطار الخارجية، ناهيك عما يسميه علماء الاجتماع السياسي (السياسات الرمزية) التي تتعلق بصنع صورة هيبية الدولة عبر الجيوش، إذ مارس الجيش العراقي في تاريخه حملات قمع ضد المدنيين، والانتفاضات، ناهيك عن تحميله أعباء الأمن الداخلي التي لا تتفق مطلقاً مع طبيعة تركيبته المؤسسية أو آليات عمله.

من جانب آخر، تخلق طبيعة المؤسسة العسكرية إنسان غير اجتماعي، تنحصر حياته في تلقي الأوامر، والعيش بقسوة، مع عدم قدرته على ممارسة أي عمل آخر ذي جدوى اقتصادية، الأمر الذي يجعل الضباط ونوابهم وبقية المراتب غير قادرين على الاندماج الاجتماعي في أغلب الأحيان، وبطبيعة الحال فإن الحياة ليست معسكراً، وتتطلب أموراً أكثر بكثير من الانضباط العسكري القاسي، الصلداً، غير العاطفي، وغير المنتج.

ومما لم يلتفت له دعاة الانضباط الذي سببني الشخصية، تاريخ العسكرة العراقي الذي خلف للبلد تشوهات نفسية لا يزال أبنائه يعانون وطأتها. إن مخلفات الحروب والعسكرة ولدت انساناً عراقياً قلقاً، غير مستقر، يميل للشك، وينفعل بسرعة، ويفضل الحلول العنيفة على الحوار. وفضلاً عن كل ذلك فإن المزيد من العسكرة والتدريب على السلاح في سوق ينفلت فيه السلاح سيعني المزيد من المشاكل.

كذلك يتجاهل الداعون للانضباط العسكري أنه لم يعد موجوداً بالشكل القديم في الجيش العراقي الحاضر، إن عصيان الأوامر، وتجاهل التعليمات أمر يشكو منه الضباط بشكل دائم، وهو سائد أفقياً على مستوى الجنود والمراتب، وعمودياً على مستوى الضباط والقادة، ووتتداخل فيه

الحزبية السياسية التي -وعلى الطريقة التي سببت انهيار الجيش من قبل وأشرنا إليها بداية هذه الورقة- تجعل ضباطاً برتبة متدنية أكثر سطوة من الضباط الكبار، ولا نريد أن نسرف بالحديث عن الفساد الذي يخرب بدوره سلسلة أتباع الأوامر وضبط القيادة.

إن زج الخريجين غير الراغبين بنمط الحياة العسكرية مع مراتب دنيا متعجرفة تشعر بالكره تجاه المتعلمين سيكون إضافة إلى تاريخ الشعور بالاذلال الذي هيمنت على ذاكرة المجندين العراقيين، وما يزال يبدو على ذاكرتهم القريبة، المشكلة التي لا يرغب عاقل بتكرارها في عراق ما بعد 2003.

أما خلق التعايش المشترك فهو أمر غير مضمون للآن، بسبب عدم وجود معسكرات كبيرة مؤمنة، ناهيك عن الذاكرة العراقية التي ما تزال تحتزن مأساة قاعدة سبايكر التي راح ضحيتها 1700 شاب بمجرد حدوث أول انهيار أمني، والواقع إن تجميع الشباب في معسكرات ثقافية، أو في الاقسام الداخلية سيكون تجربة أفضل لبناء التعايش المشترك.

ثانياً: التوصيات

التوصية الأبرز لمجلس النواب أن يرفض هذا القانون، وأن يتم إعادة النظر بمشاريع معطلة منذ وقت طويل تضمن تنويع الاقتصاد العراقي، وتنشيط القطاع الخاص بما يضمن خلق فرص أكبر عدد من الشباب العراقي، وزجهم في وظائف ذات عائد اقتصادي إيجابي، ونذكر هنا مجموعة من التوصيات بهذا الشأن:

تفعيل مشروع معسكرات التدريب المهني المقدم من فرنسا والذي تم إقراره بالأمر الديواني رقم 406 للعام 2019، وشكلت لجنة ديوانية لمتابعة تنفيذه، وهو ما يضمن خلق فرص عمل كبيرة، ناهيك عن وجود ضبط نظامي في هذه المعسكرات التي يتدرب بها الشباب على مهن مختلفة مستدامة وذات عائد اقتصادي، بالإضافة إلى جمع الشباب من مختلف المحافظات في معسكرات موحدة، وهو يلي الادعاء الكامن خلف التجنيد الإلزامي.

الاستفادة من مشروع انعاش الرافدين الذي رفعه رئيس الجمهورية ولا يزال محل نقاش في مجلس الوزراء، وريطه بمعسكرات التدريب المهني التي يمكن أن تركز أيضاً على التدريب على الزراعة وانعاش الثروة الحيوانية، بما يسهم بخلف مئات الآلاف من فرص العمل للشباب، فضلاً عن العوائد الاقتصادية العظيمة التي ستنتج عن المشروع.